

الرسالة رقم: (٢٤) مجلّة المجلد الإسلامي القاري

نَعْفِيْبُ عَلَى الْبَيْضِ وَأَوْحِي

، فِي قَوْلِهِ نَعْفَالِي
وَأَخْرَجَ مُقَرَّرِينَ فِي الْأَصْفَادِ

تأليف العلامة
المجلد الإسلامي القاري

طبع مطبعة على نسخة من طبعين

تحريره وتعليقه
محمد طارق مغربي

دار الكتاب

دون الرواية ليس من مذهب جماعة الجامعية في الرواية والرواية
لاستماعهم ومنهم من العدد غير معتبر بالاجماع بل خلاف ولا نزاع أنهم
الكلام على هذه الجماعة الصغرى المشتقة على الفوائد الكثيرة
التي يستدل بها على الماشية الكبرى فمما لا بد لنا ولا يجوز إلزامه
وسمى العيوب وتوقيف التوقف فخر كلام العيوب ليزول عنها
الهموم والكره ويختصنا من كمال القريب بالثبات على الحالة
الحسن والمات بحسن الخاتمة وحصول المقام الاستثنائي وحصول
الرفيق الأعلى آمين والحمد لله رب العالمين

المجلد ليشي الصلوة على نبيك كعبه فخرنا في حسن سؤال
من ذي جان وكان في الفاضل والمنازل سائر السور التي
وكان من حسن الأدب تلك الخاتمة التي تليها في حكاية ذلك المقال
ما المسؤول عنه با علم من السائل إذ قد جئنا به سائلاً لطلب
سائلاً جازماً من كل كنه القول المشهور من أن المأمورين
بلا مشكورياً وجب عرضاً بطلان الحال المكسورة في قول وبالله
التوفيق وبالله أن من التحقيق أن قول العلامة البيضاء في
الله والأقرب أن المراهقة من الشورى بالأقرب في الصنف
وبه يعود عن المطلب أوجبت أن جعل كلام الله على الحقيقة لا وجه
العدد إلى أن الجانزة الطريق كلف وقد نبهت في جميع الخيارات عن
البربرية من الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أن غفرتنا
من الجن نغلت على البارحة ليقطع على صلاتي فامكن الله هذه
فأخذت فأردت أن أرى على سائر سوا من المسح حتى
تنظر واليه حكم فذكرت دعوى أخي سليمان رب يبي لي ملكاً لا يلقى
لا حول ولا قوة إلا بالله لا أزال في عدول من الذين
والثقة من المسبب للباردة في قول الله لا أزال في هذه القضية

المكتبة السليمانية (س)

المراذق الاستقبال إنما هو بالمضيق من العدد من إنزال
مطلق المضيق في الأدلة دون الرواية ليس من مذهب
الجماعة السليمانية بين الرواية والرواية الأسس ومنهم من العدد
عدد من العدد بالاجماع بلا خلاف ولا نزاع انتهى الكلام على هذه القضية
العقيدة المشتملة على الفوائد الكثيرة التي يستدل بها على الماشية
الكبرى فمما لا بد لنا ولا يجوز إلزامه وسمى العيوب وتوقيف
التوقف فخر كلام العيوب ليزول عنها الهموم والكره ويختصنا
من كمال القريب بالثبات على الحالة الحسن والمات بحسن الخاتمة
وحصول المقام الاستثنائي وحصول الرفيق الأعلى آمين والحمد لله
رب العالمين

المجلد ليشي الصلوة على نبيك كعبه فخرنا في حسن سؤال
من ذي جان وكان في الفاضل والمنازل سائر السور التي
وكان من حسن الأدب تلك الخاتمة التي تليها في حكاية ذلك المقال
ما المسؤول عنه با علم من السائل إذ قد جئنا به سائلاً لطلب
سائلاً جازماً من كل كنه القول المشهور من أن المأمورين
بلا مشكورياً وجب عرضاً بطلان الحال المكسورة في قول وبالله
التوفيق وبالله أن من التحقيق أن قول العلامة البيضاء في
الله والأقرب أن المراهقة من الشورى بالأقرب في الصنف
وبه يعود عن المطلب أوجبت أن جعل كلام الله على الحقيقة لا وجه
العدد إلى أن الجانزة الطريق كلف وقد نبهت في جميع الخيارات عن
البربرية من الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أن غفرتنا
من الجن نغلت على البارحة ليقطع على صلاتي فامكن الله هذه
فأخذت فأردت أن أرى على سائر سوا من المسح حتى
تنظر واليه حكم فذكرت دعوى أخي سليمان رب يبي لي ملكاً لا يلقى
لا حول ولا قوة إلا بالله لا أزال في عدول من الذين
والثقة من المسبب للباردة في قول الله لا أزال في هذه القضية

مكتبة قيصري رشيد أفندي (ق)

بسم الله الرحمن الرحيم مقدمته التحفّيق

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا
كثيراً؛ وبعد:

فهذه رسالة أفردّها الإمام المّلا عليّ القاريّ في توجيه عبارة وردّت في تفسير
الإمام البيضاويّ المسمّى: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، عند قوله تعالى في سورة
﴿ص﴾: ﴿وَالْآخِرِينَ مَقْرَنِينَ فِي الْأَصْفَادِ﴾، استعرض فيها كلام الشّراح والمُحشّين،
موازناً مُقوّماً، ثمّ ذكر خلاصة رأيه رحمه الله تعالى، ذاكراً مُوافقته لرأي العلامة
الكَارزونيّ في حاشيته، ولم يمنعه جلال شيخ الإسلام زكريا الأنصاريّ، وتقدّمه في
العلم من بيان ضعف كلامه، وعدم اقتناعه به، وكذلك فعّل مع العلامة سعدي جليّ،
وهذا يُظهر الرّأي الحرّ، والفكر المُستقلّ الذي تحلّى به علماؤنا، واعتدادهم برأيهم
المبنيّ على الأسس العلميّة، فلا تمنعهم جلاله القائل من المُجاهرة بخلافه متوخّين
في ذلك وجه الله، وإظهار الصواب والحقّ، مع حفظ الحُرمة والمكانة للمُخالف.

هذا، وقد اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على نسختين خطيتين: النسخة
السليمانية ورمزها «س»، ونسخة قيصري رشيد أفندي ورمزها «ق».

أسأل الله تعالى أن ينفعنا بالعلم، ويكرّمنا بالعمل به، وخدمته، ويجزي الإمام
القاريّ خير الجزاء، يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون.

والحمد لله ربّ العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمدُ لَوْلِيَّهِ، والصَّلَاةُ على نَبِيِّهِ، وبعدُ: فقد جاءني في حُسْنِ سؤَالٍ، من ذي جمالٍ وكمالٍ، في الفواضِلِ والفضائلِ، وسائرِ السَّيْرِ والشَّمَائِلِ، وكان من حُسْنِ الآدابِ في تلك الحالِ، أن يُقالَ في جوابِ ذلك المقالِ: ما المسؤولُ عنه بأعلمَ من السَّائِلِ؛ إذ لدى جَنَابِهِ وسائلٌ لكل طالبٍ وسائلٍ في جُمْلَةِ مسائلٍ، لكنْ بحكم القولِ المشهورِ، من أنَّ المأمورَ معذورٌ؛ بل وفي بعضِ الأمورِ مشكورٌ، وجبَ عرضُ ما خطرَ في البالِ المكسورِ.

فأقولُ وباللهِ التَّوفيقُ، وبيده أَرْمَةُ التَّحْقِيقِ:

إنَّ قولَ العَلَّامَةِ البَيْضَاوِيِّ رحمه الله: «والأقربُ أنَّ المرادَ: تمثيلُ كَفَّهِم عن الشرورِ بالإقْرانِ في الصُّفْدِ»^(١). وهو بعيدٌ عن المطلبِ؛ إذ حيثُ أمكنَ حملَ كلامِ الله على الحقيقةِ، لا وجهَ للعدولِ إلى المجازِ في الطريقةِ^(٢)، كيف وقد ثبتَ في «صحيح البخاري»: عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إِنَّ عَفْرِيَّتاً من الجِنَّ تَفَلَّتْ عَلَيَّ الْبَارِحَةَ لِيَقْطَعَ عَلَيَّ صَلَاتِي، فَأَمَكَّنِي اللهُ مِنْهُ، فَأَخَذْتُه، فَأَرَدْتُ أَنْ أَرْبِطَهُ عَلَى سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ حَتَّى تَنْظُرُوا إِلَيْهِ كُلُّكُمْ، فَذَكَرْتُ دَعْوَةَ أَخِي سُلَيْمَانَ:

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥ / ٢٠) في تفسير قوله تعالى في سورة ﴿ص﴾: ﴿وَالْآخِرِينَ مَقْرِنِينَ فِي الْأَصْفَادِ﴾ حكاية عن الشياطين.

(٢) وهي من القواعد المطردة في أصول الفقه والتفسير، ينظر: «الإبهاج بشرح المنهاج» للإمام تاج الدين السبكي (١ / ٣١٤ - ٣١٥).

﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾ [ص: ٣٨]، فرددته خاسئاً^(١).

هذا، وقوله: «بالإقران»: عدولٌ عن القرنِ والتقرينِ المناسبِ للواردِ في قرين، على أن الإقرانَ لُغِيَّةٌ ضعيفةٌ.

ثم قوله: «وسمِّيَ به العطاء؛ لأنه يرتبطُ بالمنعمِ عليه»^(٢): أرادَ به وجهَ ربطِ المناسبةِ المعنويَّةِ بين الإطلاقين في المشاركة اللُّغويَّةِ.

وأما قوله: «وفرَّقوا؛ - أي: أهلُ اللُّغةِ - بينَ فعليهما فقالوا: صَفَدَهُ: قَيَّدَهُ، وَأَصْفَدَهُ: أعطاه، عكسُ وعدِّه وأوعده»^(٣)؛ ففيه بحث؛ إذ في «القاموسِ»: صَفَدَهُ، يَصْفِدُهُ: شَدَّهُ، وأوثقَه؛ كأَصْفَدَهُ، وَصَفَدَهُ، وَالصَّفْدُ، محرَّكةٌ: العطاء، والوِثاقُ.^(٤) انتهى.

وظاهرُه: أنه لا فرقَ بين فعليهما، وعلى تسليم ثبوتِ الفرقِ في استعمالهما يترتَّبُ عليه قوله: «وفي ذلك؛ - أي: فيما ذكرَ من الفرقِ - نُكتةٌ»؛ أي: خَفِيَّةٌ، إلَّا أنَّها جليَّةٌ عند أربابِ العربيَّةِ وأصحابِ الأدبيَّةِ، وهي: أنَّ الهمزةَ فيهما محمولةٌ على السَّلْبِيَّةِ، فإزالةُ القيدِ الدَّالِّ على المحنِّ والجفاءِ موجبةٌ للعطاءِ المستلزمِ للمِنَّنِ والوفاءِ، كما أنَّ إزالةَ الوعدِ المشيرةَ إلى السُّخْطِ، والعقوبةِ مشعرةٌ بحصولِ عكسِ الوعدِ المستوجبِ للمحبَّةِ والمثوبةِ.

وهذا خَطَرَةٌ وقعتْ في أوَّلِ نظرةٍ، فرأيتُ قد سبقني الخطيبُ الكازرونيُّ^(٥)

(١) رواه البخاري (٣٢٤١) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «تفسير البيضاوي» (٢٠ / ٥).

(٣) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٤) «القاموس المحيط»، (مادة: صَفَد).

(٥) الشيخ الصديقي الخطيب الإمام العالم الفاضل الكازروني، صنف الحاشية المعروفة على تفسير البيضاوي، وأورد فيها الكثير من «العلوم والرقائق» (ت ٩٤٠)، «طبقات المفسرين» للأندروي (١ / ٣٧٤).

بمثل هذا المقال حيث قال: وفي ذلك نُكْتَةٌ من أن باب الأفعال قد يجيء للإزالة؛ نحو: أَشْكَيْتُهُ: بمعنى: أزلت شكايته، فلمَّا كان الصَّفْدُ متضمناً للقيد الذي هو شَرٌّ، ناسب أن يكون أَصْفَدَ للإعطاء الذي هو مستلزم لإزالة القيد، ولمَّا كان وَعَدَ دالاً على الخير، ناسب أن يكون أَوْعَدَ للإنذار الدال على إزالة الخير^(١). فحمدتُ الله على ذلك، حيث توارَدنا فيما هنالك.

ثم رأيت الشيخ زكرياً^(٢) أفاد أن النُّكْتَةَ هي: أن القيد ضيقٌ فناسب تقليل حروف فعله، والعطاء واسعٌ فناسب تكثير حروف فعله، والوعد خيرٌ وهو خفيفٌ فناسبه تقليل حروفه، والإيعاد شرٌّ وهو ثقيلٌ فناسبه تكثير حروفه، انتهى. وبعده لا يخفى، ولذا تعقَّبه سعدي جَلبي^(٣) بقوله: وفيه أن ما ذكر في الفعلين الأولين يُمكنُ اعتباره في الآخرين أيضاً، وبالعكس، فالتخصيص يقتضي مخصّصاً.

ثم قال: والذي سَنَحَ بالبال، والله أعلم بحقيقة الحال، هو: أن زيادة الحرف تدلُّ على زيادة المعنى، وقَلَّتْهُ على قَلَّتْهُ، ففي تقليل حروف فعل (وَعَدَ) إشارة إلى ابتغاء تقليل زمنه؛ لأنَّ أَهْنَأَ البرِّ عاجله، بخلاف الإيعاد؛ فإن الذي ينبغي فيه هو التَّنْفِيسُ والتَّأْخِيرُ؛ بل قيل: الخلفُ عن الوعيدِ كرمٌ، ويمكنُ مثل ذلك الاعتبار في الصَّفْدِ والإِصْفَادِ؛ فإنَّ المناسبَ لجانبِ المَضَرَّةِ هو: التَّكْثِيلُ، بخلاف جانبِ النَّفْعِ، انتهى.

(١) «حاشية الإمام الكازروني» بهامش «تفسير البيضاوي» (٥ / ٢٠).

(٢) شيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي (ت ٩٢٥هـ).

(٣) سعد الله بن عيسى بن أمير خان المشهور بسعدي جلي، فقيه حنفي، وعلامة متفنن، له حاشية على «تفسير البيضاوي»، سودها وتوفي فأكملها وبيضاها ولده (ت ٩٤٥هـ)، «طبقات المفسرين» للأندروي (١ / ٣٧٧).

ولا يخفى أن هذا أيضاً نوعٌ من الاعتبار الذي ليس عليه المدارُّ عند أهل الاستبصار، وأمّا قوله: (بل قيل: الخُلْفُ عن الوعيدِ كَرَمٌ)، فقد جعلتُ رسالةً مستقلةً في تحقيق هذه المسألة، وسمّيتها بـ «القول السديد في خُلْفِ الوعيد»^(١).

هذا، ولمّا وَرَدَ على كلامه اعتراضٌ على تمامِ مَرَامِهِ، باعتبارِ اختلافِ الاعتبارِ في مقالِهِ ومقالِهِ، دَفَعَهُ بقوله: فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ اعتُبِرَ في الفعلينِ الأوّلينِ زمانُ الحدّثِ، وفي الآخرَينِ الحدّثُ نفسه؟ قلنا: الوعدُ والإيعادُ من الأقوالِ، ولا مُعْتَبَرٌ بتكثيرِ القولِ، ولهذا قيل: خيرُ الكلامِ ما قلَّ ودلَّ، فاعتُبِرَ فيهما الزّمانُ، ولا كذلك الصّفَدُ والإِصْفَادُ، واللهُ تعالى وَلِيُّ الرَّشَادِ.

أقول: قوله: «ولا مُعْتَبَرٌ بتكثيرِ القولِ» بأنّه إذا كان في الخيرِ، فكثرتُه مطلوبةً، بخلافِ ما إذا كان في الشرِّ، على أنّه يمكنُ اعتبارُ القِلَّةِ في نفسِ الوعدِ أيضاً؛ فإنّه قليلٌ بالنسبةِ إلى الوعيدِ، ولذا قلَّ أصحابُ الوعدِ حيث قال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [ص: ٢٤] ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣]، وكثُرَ أصحابُ الوعيدِ حيث قال عزّ وجلّ: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣].

وقد وَرَدَ: أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ فِي جَنبِ الْكَافِرِينَ مِنْ حَيْثُ الْقِلَّةُ وَالْكَثَرَةُ كَشَعْرَةِ بَيْضَاءٍ فِي بَقْرَةٍ سَوْدَاءٍ، أَوْ بِالْعَكْسِ^(٢).

(١) وهي مطبوعة ضمن هذا المجموع، وبالله التوفيق.

(٢) في «الصحيحين» من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أما ترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟» فكبرنا، ثم قال: «أما ترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنة؟» فكبرنا، ثم قال: «إني لأرجو أن تكونوا شطر أهل الجنة، وسأخبركم عن ذلك، ما المسلمون في الكفار إلا كشعرة بيضاء في ثور أسود، أو كشعرة سوداء في ثور أبيض». وهذا لفظ مسلم (٢٢١)، ورواه البخاري (٦١٣٦).

وأيضاً يُمكنُ القِلَّةُ باعتبارِ الوفاءِ بالوعدِ، والكثْرَةُ باعتبارِ الجَفَاءِ في الوعيدِ، فالوجهُ الأوَّلُ هو المُعوَّلُ، فليُتأملْ.

فإنَّ المناقشاتِ في العباراتِ، تضييْعُ الأوقاتِ، واللهُ أعلمُ بحقيقةِ الحالاتِ.

كتبه أفقرُ عبادِ الله الغنيِّ الباري: عليُّ بنُ سلطانٍ محمَّدٍ الهرويُّ القاريُّ الحنفيُّ، عاملهما اللهُ بلطفه الخفيِّ، وكرمه الوفيُّ.
